مجلة المختار للعلوم الإنسانية 31 (1): 130-150، 2015

Research Article Open Access

ثورة السابع عشر من فبراير بين أسباب وعوائق التغيير"
دراسة تشخيصية لحالة الثورة الليبية

عبد الكريم علي مصطفى

قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/dvrhkp28

المستخلص: ليبيا لم تكن استثناء لما حدث لجارتيها تونس ومصر، فقد شملتها رياح تغيير الربيع العربي في السابع عشر من فبراير عام 2011. وبعد مرور ما يقرب من أربعة أعوام سقوط النظام الجماهيري، مازال الليبيون يعملون، ويكافحون من أجل إعادة بناء بلدهم فهزيمة القذافي بفعل الثورة الليبية على أهميتها لم تكن إلا بداية صعبة ومعقدة جداً لعملية طويلة من التغير اتجاه المصالحة، والعدالة الاجتماعية، والتنمية والرفاهية، ولكن عملية التغيير هذه كانت بطيئة جداً، وواجهت عديد المصاعب أبرزها غياب مؤسسات الدولة وهشاشتها أصلاً و الخروقات الأمنية وتفشي العنف، والتطرف والفساد والبطالة، وظهور الجماعات الإرهابية، والصراعات القبلية والجهوية، ولعل ما زاد الوضع سوءٍ الانقسام والتشرذم، وتمزق النسيج الاجتماعي فعلى الصعيد السياسي توجد حكومتان تقودان صراعاً سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وبالرغم من اعتراف العالم بجهة تشريعية واحدة إلا أن شرعية القوة هي التي تحكم، هذا كله جعل التغيير نحو الأفضل أمرا مُلحًا مما جعل المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية ضرورة لبداية هذا التغيير لكي تنعم البلاد بالأمن، والتنمية، والرفاهية، الورقة التي تناولت بالبحث والدراسة الوصفية والتحليلية موضوع التغير الذي طرا على المجتمع الليبي بسبب الثورة وتم التطرق لأهم دوافع، ومسببات التغيير، مع سرد مفصل لأغلب العقبات والعوامل التي قد تقف في طريقه لبناء الدولة، وفي النهاية تم وضع رؤية موضوعية توضح فرص النجاح وسبل علاج الأزمة الليبية، وذلك وفق المنهجية الملائمة والمرجعية العلمية التي تخدم مثل هذه الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: أسباب وبواعث التغيير - عوائق التغيير - الإقصاء السياسي

The February 17 Revolution between the causes and obstacles to change"
A diagnostic study of the situation of the Libyan revolution

Abdul Karim Ali Mustafa

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: Libya, like its neighbors Tunisia and Egypt, experienced the effects of the Arab Spring in 2011. After the fall of Gaddafi's regime, Libyans are still working to rebuild their country. However, the process has been slow and faced challenges such as weak institutions, security breaches, violence, extremism, corruption, and un-employment. Political divisions have further complicated the situation. National reconciliation and social justice are crucial for Libya to achieve security, development, and prosperity. The study examines the causes of change, obstacles to state-building, and offers potential solutions.

Keywords: Reasons and drivers of change - obstacles to change - political exclusion

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

تتعرض كل المجتمعات والجماعات الإنسانية لظاهرة التغير،وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عُرضة لنوعين من القوى المتضادة الأولى تعمل على تعزيز التغيير والدفع به وتأصيله، والقوى الأخرى تقف في وجه التغيير وتعرقله وتحاول الحد من فاعليته، الأولى تسعى لفتح جميع الأبواب والطرق في وجه التغير والأخرى تعمل لقفلها، و تُعد الثورات أكثر أشكال التغير الاجتماعي والسياسي جذرية وتطرفاً،وبين هذا وذاك تظهر عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مجريات الأحداث،ولعل موجات التغيير التي عمت الدول العربية، وما أُطلق عليها بثورات الربيع العربي لخير شاهد لما سبق الحديث عنه،هذه الثورات التي بدأت بتونس ثم مصر وبعدها ليبيا، وسوريا، واليمن،وما لحق هذا المد الثوري من مشاهد الاحتجاجات والاضطرابات ومطالب من الحريات وما واجهها من صعوبات وعقبات.. سقوط أنظمة وصعود أخرى ظهور إيديولوجيات واختفاء غيرها.

ليبيا وبعد انتفاضة شعبية عارمة لم تخرج عن المشهد الثوري العربي ولكن ما ميز هذا المشهد هو تحول الثورة إلى صراع مسلح دموي لا تزال تمتد نيرانه إلى كل أنحاء الوطن فأصبح الوضع يسوء عام عن سابقه بسبب الانقسام والتشرذم الذي يهدد سلامة الوطن ووحدة أراضيه فضلاً عن ظهور التطرف الديني والإرهاب وسط غياب حكومة قادرة على السيطرة على الخناق على جماعات العنف المسلح.

وسنحاول من خلال هذه الورقة لتتناول بالدراسة والتحليل مسألة التغيير الذي حدث في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير من حيث:- أهم بواعث وأسباب هذا التغيير و ما هي أبرز العوائق التي تقف في الوقت الراهن والمستقبلي؟ وما هي أبرز الحلول؟ وفرص النجاح.والجوانب الرئيسة التي ستهتم الدراسة ببحثها وسبر أغوارها تتمثل في المباحث الآتية: الأول:مدخل عام للدراسة، الثاني:أهم بواعث ودواعي ثورة 17 فبراير، الثالث :العوائق التي تقف في وجه التغيير بعد الثورة،والرابع:أبرز الحلول وفرص النجاح.

المبحث الأول:(مدخل الدراسة)

إشكالية الدراسة:

لا شك أن العالم العربي بدأ يتغير، وإيقاع التغير سريع و سريع جداً .. تحول سياسي من نظم قبلية ومن تبعية استعمارية إلى استقلال ونظم حكم عصرية الشكل .. تحول من تكنولوجيا متخلفة إلى تكنولوجيا متقدمة وما يتبع تلك الآثار على الإنسان وعلى حياته كفرد ومجتمع..

تحول ثقافي واقتصادي وما يلزم عنهما من تغير في البنية الاجتماعية والطموحات والقيم والنظرة إلى الحياة.. الخ . ومع التحول الاجتماعي السريع يعاني المرء تمزقاً نفسياً إذ يجد أنماط حياته تتحداها خبرات جديدة [i].

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عرضة لنوعين من القوى : قوى تعزز حدوث التغير وتعضده، والقوى الأخرى تعرقله وتحد من فاعليته .

وتسعى القوى الأولى للتعجيل بالتغير واستفتاح كل الأبواب له، أما الثانية فهي تعوقه وتغلق كل الأبواب المفتوحة لاستقباله

ليبيا لن تكون استثناء لجوارها الجغرافي، حيث نجد أن ما حدث في ثورات تونس ومصر المجاورتيْن لليبيا من الشرق والغرب سيكون له الأثر الكبير على الحالة الليبية فبعد انطلاق ثورتي تونس ومصر في 14 و25 يناير،انطلقت الثورة في ليبيا

يوم (17 فبراير 2011) ثورة كان على رأس مطالبها- كما حدث في تونس ومصر- مطلب تغيير النظام الدكتاتوري وهو نظام العقيد القذافي الذي جثم على صدور الليبيين مدة من الزمن تجاوزت الأربعة عقود حكم فرد مطلق.

استطاع الشباب في شرق البلاد وشمالها وجنوبها من جعل حركة التغير تطالب برحيل نظام استمر أكثر من أربعين سنة كحُكم فرد مطلق فالحالة الليبية الفريدة التي كانت تحت منظور القوى الإستراتيجية وهي التي تراقب حركة التغيير،وبعد تأسيس مجلس وطني انتقالي توافق عليه أغلب الليبيين كجهة تشريعية تقود البلاد وتحديداً من مدينة بنغازي حاضنة الانتفاضة، والذي طالب لاحقاً بشكل مباشر ومبكر من الانتفاضة بتدخل دولي عن طريق جامعة الدول العربية في اجتماعها في شهر مارس وكانت طالبت الجامعة العربية إحالة الطلب الليبي إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار دولي من أجل حماية المدنيين[ii]

التطورات السريعة والمتلاحقة التي شاهدتها ليبيا منذ 17 فبراير والتي تشهدها اليوم جعلت من ليبيا محط أنظار العديد من الصحف ووسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك، حيث أصبحت ليبيا موضوع مهم يُطْرح على هوامش الاجتماعات والقمم العربية والعالمية، كل ذلك يأتي لمواكبة ورصد ما يحدث في الوقت الراهن ويتعداه للوصول إلى معرفة التوقعات العالية لهذا البلد العربي المهم بحكم ثرواته وموقعه الجغرافي الحساس " من الناحية الجيوسياسية "، فمن نظام العقيد الفاسد الذي كرس خلال أربعة عقود نشر مظاهر الفساد والتخلف والجهل والقمع والإقصاء والمناطقية والقبلية والجهوية، غير أن رفقاء الأمس الذين أطاحوا بنظام القذافي أصبحوا خصوم اليوم إن الصراع بين الجماعات والميليشيات المسلحة أصبح يُهدد وحدة البلاد وسلامة أراضيها من خلال مشاريعها الإيديولوجية المختلفة والمتخلفة،فهناك ميليشيات إسلامية متطرفة، وميليشيات تسعى للحصول على المصالح والمال، وهناك أيضاً جماعات مازالت تعمل من أجل رجوع نظام الجماهيرية المنتهي وتبعث فيه الأمل، كل ذلك يقابله قيادة سياسية متشرذمة ومنقسمة ففي ليبيا الآن برلمانان وحكومتان كلاهما عاجز عن تأمين البلاد ومواجهة خطر الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية والفساد وسرقة المال العام وانتشار مظاهر الجريمة وتدني مستوى الخدمات، ناهيك عن موجات النزوح المنتشرة بين المدنيين الذين هجرتهم النزاعات داخل البلاد وخارجها، فأصبحت ليبيا منقسمة بين حكومة وبرلمان في الشرق يعترف العالم بشرعيته وتؤيده أطراف عديدة، وحكومة برلمان في الغرب غير مُعترف به، ولكن تؤيده أطراف عديدة أخرى، وجنوب مُهمش منقسم بين طرفين .

من خلال هذه الورقة سنحاول فهم الموضوع والوقوف على أبعاده وطرح التساؤلات المتعلقة بحيث يمكننا من خلال ذلك الوقوف على أماكن الداء ومعرفة نقاط القوة والضعف وأوجه التشابه والاتفاق، والوقوف على عوامل التغيير وبواعثه ودواعيه، وما هي أهم العقبات والعوائق التي تقف في وجهه؟ فكان هذا البحث محاولة متواضعة لوضع بعض الحلول والمقترحات للمساهمة في إنقاذ وطن أنهكته الحروب والنزاعات وأثقل كاهل اقتصاده الفساد، ويكبله العنف والاستبداد والانقسام والتفكك من المؤكد أن المجتمعات العربية تواجه تحديات عديدة وخطيرة هي قرار الوجود أو العدم.

أهمية الدراسة:

من هذه التحولات والظروف السالفة الذكر تبرز أهمية البحث عن بواعث ودواعي وأسباب وعوائق التحول السياسي والديمقراطي، وما يتبعه من تغيرات على كافة الأصعدة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية.فدراسة المجتمعات في وقت الحركة أمر يبعث على فهم التوترات التي تصيب الحياة العامة كما يُمكننُا من رصد الحراك المجتمعي وكيفية تفهمه؛ حتى يتمكن الفاعلون وصناع القرار في الداخل، والخارج من وضع حلول أمام العقبات التي تنتج عن هذه التغيرات الكبرى.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية:

1- التعرف على أهم البواعث والمسببات التي كانت وراء انطلاق ثورة 17 فبراير.
2- التعرف على أهم العوائق والتي قد تقف في مسار التغيير لهذه الثورة.
3- محاولة متواضعة للمساهمة بطرح رؤية وحلول يمكن أن تسهم في فرص النجاح.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعد بقدر كبير للحصول على معلومات وبيانات متعلقة بمجتمع الدراسة كما هي في الواقع وغالباً ما يكون هذا الوصف برموز وعبارات لفظية وكلمات وحقائق وأرقام والعمل على تحليلها،وغالباً ما يساعد هذا المنهج عند أتباعه في الوصف والتحليل العميق والمفيد للظواهر الاجتماعية.

كما استعان الباحث بالمنهج الإنثروبولوجي والذي يعتمد على الملاحظة والملاحظة بالمعايشة كون الباحث هو أحد أفراد مجتمع الدراسة مما أتاح له فرصة اللقاء بالمهتمين والمثقفين وعامة الناس والذين يشكلون إخباريين لما يحدث على الساحة السياسية، ولعل التعرض الدائم لوسائل الإعلام المرئي الليبية والدولية بما تقدمه من برامج سياسية تُعنى بالِشأن الليبي،وفرت لنا فرصة تحليل مضمون خطاب كافة الأطراف والجهات الفاعلة على الساحة السياسية.

تساؤل الدراسة:
سنحاول لتحقيق الأهداف السابقة الإجابة عن هذا التساؤل :
ما هي أهم بواعث الثورة الليبية"ثورة 17 فبراير"وما هي أهم العوائق التي تقف في طريق مسار التغيير المنشود،وما هي أبرز الحلول وسبل العلاج وفرص النجاح ؟

المبحث الثاني) أسباب وبواعث التغيير)

ثورة فبراير فجرها شباب جيل ما بعد 1969، ومعظمهم من مواليد السبعينات وما بعدها قياساً بالفاعلية والسواد الأعظم الذين تقدموها، وهذا دليل على أن هذه الأجيال ولدت ونشأت وترعرعت في كنف جماهيرية القذافي، بفكره واقتصاده ونظرياته وبرامجه، فلو أنهم وجدوا الحضن الدافئ والحاضنة الصادقة لما قاموا بالانتحار وصعود أسوار الكتائب وواجهوا الرصاص الحي بصدور عارية .كل ذلك يوصلنا إلى حقيقة واحدة وهي أن نظام العقيد القذافي كان يجب زواله وأسباب نهايته كانت متوفرة وبقوة ولعل عرضنا لهذه المسببات والدواعي والبواعث التي أدت لبداية عهد جديد يعطينا قناعة ويقين بثورة التغيير في 17 فبراير.

1- في ليبيا تحول النظام إلى حكم أسري غاشم متبجح فساهم القذافي بترويجه لأكذوبة "سلطة الشعب" في تفكيك الدولة فالوزراء مجرد تكنوقراط لا أسماء لهم ولا إرادة تسيرهم سوى هواتف " قلم القيادة" وأوامر أولاده، ومؤتمر الشعب العام مجرد سيرك مخز لتحويل رغبات رجل واحد إلى قوانين، "ألم يُصدر ذلك المؤتمر قراراً باعتبار توجيهات وخطب القذافي بمثابة قوانين ؟ والإدارات المحلية يصعد إليها البلطجية واللصوص وتتقاسمها زعامات قبلية متخلفة وهابطة [iii].

لقد قام القذافي بعد انقلاب 69 بإلغاء العمل بالدستور، وأنشأ مجلس قيادة الثورة الذي يترأسه وعلى رأسه مجموعة من الضباط، وفي عام 1977 قام بإلغاء جميع القوانين المعمول بها في البلاد وجاء بفكرة السلطة الشعبية التي حملت شعار " السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب " .

في بدعة لم تر لها شعوب الأرض مثيلاً، أدخلت البلاد في فوضى لما يزيد عن أربع وثلاثين عاماً، عمت خلالها الفوضى والفساد والقمع والاستبداد باسم ثوار القذافي أو ما اصطلح عليه اسم اللجان الثورية والتي تدخلت في جميع مناحي ومفاصل إدارات ومؤسسات الدولة.

2- لا خطط لا برامج إذاً لا تنمية و لا تقدم،والنتيجة ركود وتخلف ليبيا، بلد تبلغ مساحته 1.759.540 كيلو متراً مربعاً وعدد سكانه 6.310.434 مليون نسمة معتمداً في اقتصاده على النفط الذي يُصدر منه يومياً حوالي 2 مليون برميل، ويبلغ الناتج القومي 20 مليار دولار، وموقع ليبيا الجغرافي في منتصف الوطن العربي بين شرقه وغربه من قارة إفريقيا [iv].

و تُعدُ ليبيا دولةً تعتبر صغيرة نسبيا إذا قورنت بالكثير من دول العالم ولاسيما تعداد سكانها، وممكن من مقومات اقتصادها وحسن إدارتها والتركيز على تنمية قدرات الأفراد في المدن والريف على حد سواء والعمل من أجل إيجاد تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية " التنمية المستدامة الشاملة " لكانت الآن من أكثر دول العالم

العربي تقدماً وازدهاراً. ولعل مستوى متوسط دخل الفرد الذي هو الأضعف بين الدول النفطية يعطينا مؤشراً للتخلف في هذا البلد حيث تمتاز ليبيا باستمرار وتوازن سكاني يحقق لها تناسباً بين عدد السكان والموارد والثروات المتاحة.

ولعل سرد التقرير التالي الصادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة يعطينا مبرراً وسبباً واضحاً لضرورة التغيير في ليبيا " الأمم المتحدة تقول إن ليبيا من الدول المهددة بالانقراض لتأخر سن الزواج، وزيادة ظاهرة الطلاق، وارتفاع نسبة الموتى قياساً بالمواليد"، وأيضا تقارير أخرى تشير إلى أن ليبيا من أكثر الدول التي يتفشى فيها الفساد المالي والإداري [v].

كل ذلك يؤكد أن الفساد وعدم الشفافية وغياب التنظيم الإداري وغياب التخطيط وإهمال التنمية وعدم الاهتمام بالعنصر البشري واختلال موازين العملية الديموغرافية، كان هو المؤشر الواضح على العجز عن الإصلاح وبالتالي كان ذلك راعياً وباعثاً أساسياً للانتفاض والاحتجاج وتأجيج مشاعر روح الثورة .

الفساد المالي والفوضى الإدارية التي عمت كافة الدوائر الرسمية المركزية والمحلية في ليبيا، لعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

الاختيارات غير المبنية على أسس سليمة لقيادات هذه الدوائر، سواء التي تقوم بالاختيار الشكلي أو بالتعيين، فالفساد نتاج طبيعي لتفضيل الثقة "الموالاة" على أهل التخصص والكفاءة والالتزام والإخلاص للوطن وليس لفرد أو أيديولوجية أو لتنظيم بعينه [vi].

3- القمع والاستبداد وغياب الحريات والإقصاء السياسي، معظم الدول العربية تملك سجلاً سيئا في حقوق الإنسان، وذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالكراسي لعقود طويلة، فضلاً عن وصولهم إلى أنظمة الحكم بطرق غير شرعية فالزعيم الليبي معمر القذافي على سبيل المثال كان أقدم حاكم على وجه الأرض جاء بانقلاب عسكري سنة 1969 م. أسماه ثورة الفاتح، إن سياسة الإقصاء أدت إلى غياب الكوادر السياسية والعلمية والإدارية المؤهلة والقادرة على التخطيط و الإدارة الجيدة في كافة التخصصات في الدولة، فلا يخفى علينا ما قام به القذافي من ممارسة الإقصاء السياسي للعديد من الأشخاص والكوادر العلمية والإدارية القادرة على تنفيذ مشروع النهضة في ليبيا، وبعد انقلاب عام 1969 م وما تلاه من مناسبات كإعلان الثورة الشعبية في زواره عام 1973 م وما يسمى بالثورة الطلابية في أبريل 1976 م كان يقوم بإقصاء أعداد لا بأس بها بعد كل مناسبة من هذه المناسبات تارة بتهمة الخيانة وتارة بحجة القضاء على البرجوازية ورموزها في مرحلة بناء الدولة الجماهيرية كما يراها القذافي، الأمر الذي شكل عائق أمام عملية تقدم الدولة ونهضتها لأكثر من 42 عاماً [vii]، ولعل المؤسسات العسكرية والأمنية التي كان يترأسها أبناء القذافي وتأتمر لهم وتخدم وفق رغباتهم لهو خير دليل على ذلك ، فلا تتقدم الدول بدون جيش وشرطة لهم استقلالية، والولاء فيهما أولاً لله ثم للوطن وحماية الشعوب وليس الرؤساء والمسؤولين وذويهم.

4- الأسباب الخارجية والدولية للأزمة، شهدت السياسة الخارجية الليبية تقلبات عديدة أثرت بشكل أو بآخر على وضع الدولة، فنجد مثلاً مجموعة تقلبات وتباينات لهذه السياسة مابين السعي إلى الوحدة العربية وتارة الإفريقية، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حيناً، ومشروعات اتحادية جماعية في أحيان أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (حرب تشاد والتدخل في قلب إسقاط أنظمة وصعود أخرى في أفريقيا والقطيعة مع دولتي

مصر وتونس أبان الثمانينيات لخير مثال على ذلك). كل ذلك رسخ شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات، ولعل قيام سيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية إلى العدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي، في حين يعاني الكثيرمن الليبيين الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم[viii].

ذلك يقودنا إلى حقيقة مهمة جداً ولعلها كانت القشة التي قسمت ظهر البعير وان لم تكن واضحة للعيان هذه الحقيقة تقول : "إن الدول التي تنغمس في الشؤون الخارجية للدول الأخرى دونما أن تضع أسساً متينة للبيت الداخلي يكون مصيرها الانهيار والترهل، وهذا ما نستطيع تطبيقه على الحالة الليبية أبان فترة حكم القذافي دولة فقيرة ومهترئة داخلياً ومنفتحة وبسخاء على الخارج.

5- الشباب في ليبيا ضحية التهميش والبطالة والجهل؛ ثورة فبراير في ليبيا فجرها الشباب شباب جيل ما بعد 1969، ومعظمهم من مواليد ما بعد 1970، هناك علاقة تبادلية بين الفساد والبطالة، وهذا يجعلنا في إطار معالجة قضايا الباحثين عن العمل أن نسعى إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي وإيقافه بكل الوسائل، وبصفة عامة فإن مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام والمسؤولين في معظم دول العالم، وذلك لكي لا تعود هذه المشكلة بنتائج سلبية تتركها على شتى النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية على حد سواء، فعلى الرغم من أن ليبيا تُعد من أغنى دول الوطن العربي ومن أكثرها شباباً إلا أن البطالة استفحلت فيها بشكل كبير فالبطالة في ليبيا ذات سمة شبابية مُطلقة.

حيث يبلغ عدد السكان حسب موقع السكان العالمي الإحصائي لعام 2009 في دول المغرب العربي : موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا " 85.502.604 " نسمة منهم حوالي 58 % من الشباب، وفي ليبيا على وجه الخصوص يُقدر معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية بحوالي 20.74 % وتتركز نسبة ارتفاعها بين الذكور عن الإناث، حيث تزداد عند الذكور إلى 22% وتنخفض عند الإناث إلى 12 %[ix] و جل هولاء من فئة الشباب . وبهذا تنعكس البطالة التي يعانيها الشباب بلا شك على سلوكهم، بل إنها تلقي بظلالها على المجتمع الذي يعيشون فيه فبدأت تظهر صورة متكاملة لأوضاع شاذة تتمثل في مظاهر تفشي الجريمة و تعاطي المخدرات والسرقة والإحساس بالظلم الاجتماعي وما تولد عنه من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الإعمال الإرهابية والتخريبية، وفئة أخرى عن طريق الكبت الذي تدفنه بداخلها تتحول بمرور الوقت إلى أشخاص متخبطين ومدمرين نفسياً وعضوياً [x].

كل ذلك التركيز السابق على فئة الشباب سببه الرئيسي هو أن هذه الفئة من فئات المجتمع هي التي شكلت السواد الأعظم من الخارجين عن نظام القذافي وهم من أشعل شرارة التغيير وشعلة الانتفاضة والشاهد على ذلك أن أغلب شهداء الثورة الليبية هم من الشباب، يعطينا ذلك تفسيراً منطقياً هو أن تهميش الشباب وتجهيله والدفع به للعيش في كنف البطالة جعل منهم وقود التغيير و ضحاياه.

كل النقاط والمسببات السابقة الذكر كعوامل وبواعث أدت إلى إحداث التغييرات في ليبيا "ثورة 17 فبراير" تُعد مسببات موضوعية حاولنا سردها بعمومية وشمول نستطيع القول إن ثمة أسباب أخرى لهذه التغيرات جاءت قبيل انطلاق الثورة ولكن كان لها أثر بالغ في حدوثه .

فكان من المتوقع أن تنتقل الثورة من تونس إلى ليبيا قبل مصر، فشروطها ومعطياتها متوفرة بالكامل في بلادنا، من فساد واستبداد النظام الليبي وانهيار الأوضاع، وممارسات القذافي وأبنائه وأقاربه غير المسؤولة، وغياب مؤسسات الدولة الحقيقية كل ما سبق، وفر فرصة كافية ومبررة لوجوب التغيير الجذري،، إثر الطوفان الجاري في وتونس ومصر، حيث ثارت فورة القذافي . فبعد هروب زين العابدين بن علي وانتصار الثورة التونسية كانت الأيام الثمانية عشرالتي صنعت المطرقة الثورية في مصر، وحطمت عرش حسني مبارك ما بين 25 يناير و 11 فبراير كانت عاصفة الجنون التي هزت أوصال النظام الليبي فزاغ صبره،وتشققت بصيرته[xi].

ويمكن لنا بعد التفصيل السابق لأهم البواعث والدواعي التي سببت في إنهاء نظام القذافي وانهياره و قيام ثورة 17 فبراير أن نوجز لأهم هذه البواعث والتداعيات فيما يلي :

- سياسة الإقصاء والتهميش، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة منظومة القذافي والتي أبعدت الكفاءات الإدارية والعلمية حيث اقتصرت وزارات وإدارات القذافي على مجموعة من الأشخاص يتم تدويرهم على القطاعات الحكومية أشبه بحركة بيادق على رقعة شطرنج.
- الفساد المالي والإداري الذي نخر جسم الدولة الليبية والذي وصل إلى لدرجة أن معظم تقارير المنظمات الدولية المهتمة بهذا الجانب كانت تضع ليبيا في تقاريرها في مقدمة الدول الفاسدة والفاقدة للشفافية .
- عدم وجود نظام ودستور وهيكلية، وبُنية واضحة للدولة وغياب انتخابات حرة ونزيهة؛ فقد اتبع القذافي نظام جماهيري طوبائي خيالي يقدم في النهاية على سيطرة القلة بزعامة القذافي وأسرته والمقربين منه مما جعل حالة من الاضطراب والخوف الدائمين يعمان في البلاد .
- قطاع الخدمات وبشكل خاص الصحة والتعليم كانت قطاعات متدنية متخلفة صورية لدرجة أن الليبيين يذهبون إلى العلاج في دول الجوار (كتونس ومصر) رغم تدني الوضع الاقتصادي للبلدين.
- غياب حقوق الإنسان والحريات ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب بل إن مرحلة السبعينيات والثمانينيات وإلى حد التسعينيات كان الأشخاص فيها يسجنون ويعدمون في الساحات العامة ويقتلون في السجون بمحاكمات ثورية وأحياناً بدونها بسبب حرية الفكر وإشهار المعارضة للنظام.
- تغيب القطاع الأكبر من فئات المجتمع وهم الشباب الذين عاشوا في كنف البطالة والفقر والتجهيل الإجباري .

المبحث الثالث (عوائق التغيير)

تشير البحوث والدراسات المتعددة التي أجريت على التغيير إلى أن تغيير الأفراد و الأشياء ليس من المُحال، بل إن طبيعة البشر تقبل التغيير كأمر طبيعي في حياتنا اليومية وما يرفضه الأفراد هي الإجراءات التي يمر بها التغيير والظروف المحيطة به، وإن مقاومة التغيير ترجع إلى عدة أسباب منها : عدم وضوح أهداف التغيير - عدم الرغبة في التخلي عن التقاليد المتبعة - وجود اتصال ضعيف أو مفقود فيما يتعلق بموضوع التغيير -الخوف من نتائج التغيير، أو اعتباره تهديداً للمصالح الشخصية - الخوف من فشل التغيير -الشعور بالرضا عن الوضع القائم - أن يكون التغيير سريعاً جداً ولا وجود لخطة تفهم أو تستوعب التغيير - أن تكون هناك خبرة أو أفكار سيئة لدى الناس ترتبط بالتغيير .

وفي سردٍ آخر قدمت "سناء الخولي" عدة عوامل يمكن أن تعمل كمعوقات للتغيير وهي تشمل : المصالح المستقرة، واهتمامات المكانة، والطبقة الاجتماعية، والمقاومة والإيديولوجية، وتماسك الجماعة، والسلطة، والخوف من الأشياء غير المألوفة، والآراء الأخلاقية، والعقلانية كمصدر للمقاومة، والمعارضة المنظمة[xii].

بطبيعة الحال ما نراه الآن من نتائج تحققت على أرض الواقع للثورة الليبية ليست إلا مجرد بداية الغيث لمشوار طويل لإعادة بناء ليبيا من البداية[xiii]، وعندما نحاول أن نقوم بإسقاط ما سبق ذكره من عوائق و عوامل تقف عائقاً ضد عملية التغيير في ليبيا بعد مضي أربعة أعوام عن انطلاق انتفاضة 17 فبراير نجد أن هناك العديد من النقاط السابقة الذكر تنطبق بشكلٍ كبير على الحالة الليبية بسبب انتشار الفوضى وغياب الدولة أمنياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً وغياب ملحوظ لمؤسساتها القانونية والإدارية ما شكل أزمة حقيقية لبناء الدولة والمؤسسات المكونة لها .

إن مقتل القذافي وانهيار نظام حكمه طوى صفحة واحدة، لكن هذا لا يمثل سوى نقطة انعطاف واحدة في الأوضاع . والآن بعد السقوط النهائي للنظام القديم، سوف يندلع تنافس و صراع حول تحديد مستقبل ليبيا . وفي هذا الصراع سوف نرى جماعات كلاً من (الثورة والثورة)، (والثورة والثورة المضادة)،وهي تحاول الحصول على اليد العليا في البلاد[xiv] .

فضلاً عن ظهور عينات وأجسام دخيلة وجديدة على الساحة الليبية لم تكن معهودة من قبل أو لاحقة لثورات وموجات التغير. فغالباً ما تلحق الثورات مجموعة رافضة للتغيير والتي سبق وأن تم ذكرها كعوائق للتغيير ولكن الظاهرة الحديثة التي

---

[i]-س لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة الكويتية،الكويت،

[ii]- للمزيد الإطلاع على الموقع الإلكتروني http://www acrseg .org/6890.

[iii]- محمد المفتي، ذاكرة النار "يوميات ثورة فبراير المجيدة"، دار الفرجاني، طرابلس، 2012م، ص 21 .

[iv]- إبراهيم قويدر، زمن اللخبطة، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2010م، ص90 .

[v]- إبراهيم قويدر، المرجع السابق، ص90 .

[vi]- المرجع السابق، ص333 .

[vii]- نبراس ضياء الدين، دور الاقتصاد السياسي في عرقلة مشروع النهضة في ليبيا، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://www.lipya-al-mostakbal.org/news/clicked/62390.

[viii]- نورا أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني http://www.starimes.com /f.aspx ?t:33733818 .

[ix]- إبراهيم قويدر، زمن اللخبطة، مرجع سابق، بتصرف .

[x]- المرجع السابق، ص306 .

[xi]- عبد الرحمن شلقم، نهاية القذافي، دار الفرجاني، طرابلس، 2012م، ص30-31 .

[xii]- سناء الخولي،التغير الاجتماعي والتحديث،دار المعارف الجامعية،الاسكندرية، 2003، ص133 .

[xiii]- محمد قدري سعيد، الثورة الليبية : نهاية البداية، السياسة الدولية ن صحيفة الأهرام دورية متخصصة في الشؤون الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015م .

[xiv]- حسين خلف موسى ن الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://www.democraticac. /?p=536

رست على السطح بعد ثورات الربيع العربي بشكل عام وليبيا خصوصاً هى تلك الجماعات الأصولية والمتشددة والتي يصل بها الأمر إلى تكفير المجتمع والعملية الديمقراطية برمتها والتي أصلاً قامت من أجلها ثورة التغيير، ولكي نكون أكثر موضوعية يمكننا القول إن عدداً كبيرا من هذه الجماعات قد شارك أفرادها في الإطاحة بنظام القذافي ولكن على ما يبدو كان لها برنامجها الفكري الخاص بها وهو إقامة الدولة الإسلامية الممتدة وبتسمياتها المختلفة وبتحكيم شرعيتها ولكن السؤال المطروح عن أي دولة يتحدثون وعن أي شرع تطبيقه يريدون؛ففكرة الدعوة إلى الإسلام في مجتمع مسلم بطبيعته يتبعون أفراده مذهب واحد هي فكرة بالغة الخطورة.

تحتاج ليبيا إلى جهد كبير سياسياً واقتصادياً بعد مقتل معمر القذافي .. وتُعد هذه المرحلة من الأصعب لأنها سوف تبدأ من الصفر سياسياً واقتصادياً. أكد جميع الخبراء الإستراتيجيين أن على ليبيا أن تستوعب الدروس السابقة للثورات العربية في مصر وتونس حتى يتم القضاء على احتمالية الفوضى[xv] .

كل ما سبق يؤدي بنا إلى الخروج بمجموعة العوامل والمسببات التي يمكن أن نجملها في عدة عوامل و نقاط يصلح أن نسميها أهم العوائق التي تواجه التغيير في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير :

1. إن العامل الذي بات يشكل خطراً حقيقياً على عملية التغيير والتقدم والتحول الديمقراطي في ليبيا اليوم هو الإرهاب والجماعات المتطرفة والمتشددة وذات الفكر المنحرف، فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكراً جهادياً ينطلق من خلفيات إيديولوجية متنوعة دالة تشارك غالبيتها في الثورة المسلحة منذ بدايتها، كأفراد أو تنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة، ففي الوقت الذي انضوى بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة ولو بصورة شكلية، التي يفترض أن تشكل نواة الجيش الليبي الجديد، وشارك البعض منها في الانتخابات البرلمانية، أنكر البعض الآخر العملية الديمقراطية برمتها، وقاطع الانتخابات وظل حاملاً للسلاح، مما أثر على كل مؤسسات الدولة في ظل وجود حالات اغتيال وتفجير متكررة، حتى أصبح الأمر بمثابة مشاهد عادية في حياة المواطن الليبي ولعل ما يقوم به تنظيم " داعش" الدولة الإسلامية في مختلف مناطق البلاد شاهد على ذلك[xvi] .وهذا لا يجعلنا نتوقف عند هذه الجماعات بعينها فكل الجماعات والأفراد التي تحمل السلاح خارج شرعية الدولة كلها تشكل خطراً حقيقياً على سلامة المجتمع والناس وإن اختلفت درجات خطورتها.

2. عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني مهني و منضبط على الرغم من محاولات جاءت من بعض قيادات الجيش الليبي لبناء أساسات جديدة له والمحافظة والإبقاء على بعض وحداته القديمة وهذا ما حدث في بعض المناطق تحديداً وعلى الرغم من أن هذه الوحدات تقوم الآن بمحاربة الإرهاب في عدة مناطق ليبية إلا أنه يمكن لنا القول : "بعدم وجود جيش وطني قوي على غرار مصر وتونس وهو ما كان يقصده القذافي بدقة، فالعقيد الليبي كان يخشى الجيش، ولا يثق به، ويُعده خطراً على نظامه، ولهذا قرر حله تحت مسمى " الشعب المسلح " كبديل حيث يتم تدريب

[xv]- المرجع سابق .

[xvi]- إبراهيم منشاوي،الدولة الليبية في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://www.acrsg.org/6890 .

الشعب على استخدام السلاح ولكن يظل السلاح الذي بلغت قيمته نحو 13 مليار دولار، بما يفوق حاجة جيش قوامه 55 ألف جندي تلك الفترة ومخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام، وتحت حراسة الموالين له من الكتائب وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلته، على حساب الجيش الرسمي للبلاد، ويعود محاولات الانقلاب التي قام بها بعض ضباط الجيش ولاسيما من رفاق القذافي والتي قام بها "عمر المحيشي" عضو مجلس قيادة الثورة[xvii] .

كل ذلك ترتب عليه فوضى وتداخل وعشوائية في عمل الجيش الليبي بعد 17 فبراير حتى هذه الأثناء، بعكس ما حدث في دول أخرى عقب ثورات قامت فيها، لذلك فإن من المستبعد أن يوجد جيش موحد وقوي يلعب دوراً كبيراً في إرجاع الأمن والنظام في هذه الظروف.

3. تُعد تركيبة المجتمع الأهلي والبنية العصبية التقليدية ذات أهمية كبيرة إذ يرجع أغلب المفكرين السياسيين والاجتماعيين العرب أزمة النقلة الديمقراطية إلى استمرارية الهياكل العصبية المُعيقة لتركز الدولة الحديثة، لكن تحليل حضور القبيلة الفعلي وأثره على طبيعة النظام السياسي لم يحظيا إلا قليلاً بالدراسة العلمية المتأنية، دون أن نغفل بعض الأدوار الإيجابية للنظام القبلي سواء بالنسبة للتنمية أم تشكيل قوة مضادة للنظام السياسي تحمي الأفراد[xviii].

وفي ليبيا رغم التطورات المادية والاجتماعية والتنموية، وتقدم بعض الخدمات والقطاعات إلا أن المجتمع الليبي لا يزال قبلياً إلى حد كبير فالقبيلة لا تزال إلى وقتنا هذا هي الجماعة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع، ويقدمون لها الولاء والطاعة بشكل كبير جداً [xix].

وقبل ثورة 17 فبراير نجد ذلك يتمثل جلياً في العديد من المظاهر فمثلاً في عملية التصعيد الشعبي*، لا يتم تصعيد أي شخص إلا بناء على اعتبارات قبلية و قرابية و عصبية و جهوية، ذلك لأن أفرد القبيلة أو العائلة يجب عليهم أن يختاروا من بينهم شخصاً يشغل منصباً إدارياً أو قيادياً في أحد القطاعات، وأي شخص يساند شخصاً آخر من خارج القبيلة في هذه العملية عادة ما يواجه بالاستهجان، والغضب، بل ويشار إليه في بعض الأحيان بالتخلي عن القبيلة وخيانتها.

وبعد ثورة 17 فبراير والمنادية بالتغيير والتي رُفع فيها شعار " لا للقبلية " كل ذلك كان مجرد شعارات لم تؤثر في الواقع المُعاش إذ أن جميع المظاهر والنتائج الموجودة تؤكد على انه لم يحدث أي تغيير في هذا الجانب، بل إن الانتخابات على

[xvii]- محمد عاشور المهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://www.sis.gov.eg/newvr/34/9/.htm .

[xviii]- سعيد بنسعيد العلوي، والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في ظل الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، 2006، بتصرف .

[xix]- عبد الكريم على مصطفى، مشروع الجبل الأخضر الزراعي وأثره على الجوانب السوسيوثقافية بمنطقة الوسيطة، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011،ص68 .

* التصعيد الشعبي : هي عملية يتم بموجبها اختيار الأفراد لشغل مناصب قيادية وهي نظام بديل للانتخابات في دول أخرى .

مستوى البلديات -أي الحكم المحلي -أو على مستوى الهيئات العليا كالمؤتمر، والبرلمان، الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور أخذت طابعاً قبلياً بامتياز .

استطاع القذافي والذي ينتمي إلى قبيلة القذاذفة في سرت استثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة وتجنيد الحركة السياسية داخل المجتمع، ولعل القبائل لعبت دوراً في قمع التظاهرات الطلابية في السبعينيات من القرن الماضي كما شكل القذافي ما أطلق عليه مسمى الإدارة الشعبية الاجتماعية والقيادات الاجتماعية وذلك لاحتواء شيوخ القبائل عبر إيلاء أدوار سياسية مجتمعية لهم في إدارة الدولة، كل ذلك لم يتغير في ليبيا الثورة إلا صورياً فبدل القيادات الشعبية ابتكروا ما تعارف عليه بمجالس الحكماء والشورى ونفس الوجوه والقيادات والفكر والولاء حتى البلديات التي تم أنشاؤها بموجب قانون الحكم المحلي وفق مناطق إدارية قسمت وفق حدود قبلية مما زاد من العنصرية والتطرف القبلي بل إن قبائل بعينها في ليبيا اليوم تسيطر على الموانئ والمطارات والحقول النفطية في تغير رجعي إلى الوراء سبب في خسائر على كافة الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وزاد الهوة والمسافة بين الدولة المدنية والدولة القبلية .

وفي ذلك يقول: المنصف وناسّ "من المسائل الاجتماعية غير المدروسة في ليبيا هي مسألة الرّواية الشفوية ودورها في تدمير العلاقات القبلية والروابط الاجتماعية وفي إعادة إنتاج جغرافيا الأحقاد .

فالذاكرة الدامية Bloody Memory أدت دوراً سلبياً في مرحلة ما بعد الانتفاضة حين عبأت كل تراث الأحقاد التاريخية بين القبائل والجهات قصد إذكاء الصراع وإشعال الاقتتال" [xx].

ولعل هذا ما نلمسه بوضوح في خطابات القذافي قبل وبعد 17 فبراير فالرجل كان يعمل دائماً على نبش حكايا و روايات وحقائق قد تكون حدثت أو لم تحدث مستثمراً إياها في جلب نوع من التوتر والقلاقل بين القبائل والمناطق لإحداث أزمات ومشاكل في النهاية هو المُصلح والحكم فيها .

فاللافت للانتباه هو تعمد بعض القبائل إلى حفر شرائح الذاكرة التاريخية الدامية بأن تحيي بعض مفاصلها الدامية وأن تستثمر ماضي الصراع (مصراتة – ورفلة – الزنتان – المشاشية – مصراتة – تورغاء – الزنتان – جادو – زوارة – الجميل – ازوية – التبو ...) مثل هذا الإحياء المتعمد للذاكرة الوحشية يستهدف تدمير فرص العيش المشترك ونسف الراهن والمستقبل بدليل أن الذاكرة الدامية أعاقت إلى حد كبير التحول السياسي والديمقراطي في ليبيا الراهنة[xxi] .

ولا يجد المرء تفسيراً منطقياً أو علمياً و إدارياً بل سيجد تفسيراً واحداً لمدى قوى المد القبلي واستفحال أمره بعد انتفاضة فبراير عندما تجد البلديات أو المجالس المحلية كأدوات للحكم المحلي تم تقسيمها جغرافياً بشكل قبلي وفق حدود قبلية حتى أن قبائل كاملة لا تملك الأرض وجدت نفسها مهب رياح التغيير والتهميش .

4. الإقصاء السياسي لا يخفى على أحد ما قام به نظام القذافي من ممارسة للإقصاء السياسي للعديد من الخبرات والكوادر العلمية والإدارية بسبب عدم الولاء لنظام أو معارضة السلطة الحاكمة مما أثر سلباً على ليبيا وعلى تنفيذ مشروع التغيير والنهضة والتنمية فيها مما شكل عائق أمام عملية تقدم الدولة لأكثر من اثنين وأربعين عاماً .

[xx]- المنصف وناس، الشخصية الليبية "ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة" الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014،ص79 .

[xxi]- المرجع السابق، ص.ص 79-80 .

ويبدو أن سياسة الإقصاء أصحبت جزء لا يتجزءاً من ثقافة المنظومة السياسية في ليبيا بعد القضاء على نظام القذافي مما جعل الكثير من القدرات والكفاءات بعيدة المساهمة في إدارة مرافق الدولة ومؤسساتها وتحريك عجلة التقدم والبناء بسبب ممارسة الإقصاء السياسي بعد ثورة 17 فبراير من خلال عاملين مهمين يجب تداركهما وتغييرهما قبل استنزاف المزيد من الوقت والمال والأرواح[xxii] وهما :

-العزل السياسي : مما لا شك فيه أن هناك تجارب أكدت وتؤكد أن للإقصاء السياسي وممارسته بشكل كبير وواسع عامل يؤدي في النهاية لخلق جبهات للمعارضة في الداخل والخارج ولعل ما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي خير مثال على ذلك فالنموذج العراقي والذي أبعد بموجبه كل من ينتمي لحزب البعث والذي شرع بموجبه قانون تحت مسمى " اجتثاث حزب البعث" جعل آلاف من المؤيدين والمنتمين لهذا الحزب يدخلون في جبهات معارضة وصلت إلى مرحلة حمل السلاح و وقفوا حجر عثرة في تقدم وبناء العراق، للأسف ليبيا وقعت في نفس الخطأ فبدل الاستفادة من السلبيات الناتجة عن تطبيق اجتثاث البعث تم إصدار قانون العزل السياسي والذي كان كارثة على مسار النهضة في ليبيا، حيث تم استبعاد العديد من الشخصيات السياسية و الإدارية والأمنية التي لها القدرة والخبرة لإدارة العديد من الجوانب في البلاد لاسيما تلك المتعلقة بالنواحي الأمنية، دون النظر فيما إذا كان الشخص قد قام بجرم معين كسرقة المال العام والاشتراك في القتل والقمع ولكنه كان إقصاءً جماعياً خلق نوع من التمرد وشكل جبهة معارضة لو تم استقطابها لكن ذلك أفضل وأنفع للدولة، ولعل التجربة التونسية برفضها لسن قانون تحسين الثورة والتخلي عنه خير مثال على التقارب وعدم التباعد والمشاركة وعدم التهميش .

-بالإضافة إلى تصنيف أفراد المجتمع وتجزئة الوطنية وذلك عن طريق وسم من في الضفة المقابلة بتسميات تؤدي إلى شرذمة المجتمع وتشتيته مثال على ذلك" مصطلحات الدبل شفرة، والأزلام، العسكر، والإرهابيين،والمنبطحين العملاء، وغيرها ..."،كل ذلك جعل المجتمع الليبي طوائف متصارعة وفرقاً يقصي بعضها البعض الآخر مما أثر كثيراً في مسيرة التقدم والتنمية .

كما أنه لا يجوز تهميش أي كيان ينادي بقضية ويطرح فكره بطريقة سلمية وبدون عنف سواء كان هذا الشخص مدنياً أو عسكرياً إسلامياً أو ليبرالياً عربياً أو أمازيغياً أو فيدرالياً...هكذا هي آليات الحوار والانفتاح عن الآخر.

5- الانقسام الحزبي والإيديولوجي والفكري والجهوي لا يوحد اتفاقاً بين القوى السياسية في ليبيا على تشكيل الدولة واطر بنائها، إذ إن ثمة خلافاً في رؤية الدولة الليبية ما بين التيارات الإيديولوجية الموجودة على الأرض، سواء كانت ليبرالية أم إسلامية، أم ملكية أم غيرها، إذ أن الخلافات بين القوى السياسية، وعدم القدرة على احتواء الفراغ القائم بينها سيساعد على تعطيل المراحل الانتقالية وبالتالي استمرار مراحل الصراع والجمود السياسي وهذا يُصعب من عملية نهضة الدولة وتقدمها والتي تتم عن طريق خطط التنمية على كافة أشكالها فالتنمية دائماً ترتبط بقرار سياسي وفي أجواء مناسبة .

إن الأحزاب السياسية تشكلت في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها جاءت بطريقة عشوائية وغير منضبطة و شرعت في تشكيل كياناتها دون أن يوجد قانون يضبطها و ينظم عملها فنشأت هشة ضعيفة ولا نبالغ إذا قلنا إن بعضها لديه أجنحة مسلحة .

[xxii]- نبراس ضياء الدين، مرجع سابق .بتصرف.

فالأحزاب عندما تفتقد للمشروع الثقافي والسياسي للتعامل مع القضايا الوطنية مع عدم القدرة على التعبير عن مصالح ورؤى فئة معينة أو طبقة اجتماعية أو جهات نظر ومبادئ وقيم تدافع عليها . وبالتالي أفرز هذا الانقسام السياسي وعدم التقارب في ليبيا قطبين أساسيين متصارعين هما تحالف القوى الوطنية، وتحالف القوى الإسلامية حيث بدأ انقسامها واضحاً بعد انتخابات المؤتمر الوطني ، لقد أدى هذا الصراع إلى حالة كبيرة من الاستنفار والإقصاء وكيل الاتهامات والتربص وعدم العمل على إصدار تشريعات لصالح المواطن والدولة .
بل كان التركيز على مكاسب حزبية و الحصول على امتيازات ومناصب قيادية والعمل على التحكم في مفاصل الدولة .
6- مخاطر التقسيم، يُعد عائقاً آخر أصبح يُشكل خطراً كبيراً على سيادة الدولة ووحدتها فبسبب الانقسام السياسي والحزبي وأيضاً بسبب التهميش والتهييج الإعلامي وبث الإشاعات،إضافة للواقع الجغرافي في ليبيا أثار في الماضي – وطيلة قرون طويلة – قيام ثنائية إقليمي برقة وطرابلس" مع بروز إقليم فزان في الجنوب أحياناً . والذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فيدرالية قبل التحول لدولة مركزية. قد يجعل ليبيا أمام احتمال جدي للانقسام السياسي أو لقيام دولة هشة تتعدد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية، ففي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي من الطرفين يمكن تصور أن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث، بحيث يبقى النظام في إحداها . وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح حيث ستسعى القبائل إلى الانتقام لنفسها من أعدائها وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان[xxiii]، ولعل ما نشهده الآن من انقسام سياسي خلق لدينا حكومتين وبرلمانين و قوتين عسكريتين لهو خير دليل على الانقسام الذي يكرس العنف والتخلف والجهل ولا يخلق بنية لدولة مدنية حديثة .
7- الفساد والتهميش والبطالة و الأمية السياسية والفقر كل هذه المظاهر أصبحت تقف في وجه التغيير والتسريع به، ولعل الوضع في ليبيا مختلف نوعاً ما كون ليبيا تتمتع بثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر دول العالم والدولة العربية على وجه الخصوص رفاهية غير أن الواقع المعاش والذي فرضته سياسة النظام السابق وغياب الدولة الراهن قلب الموازين وبدد الأحوال فتفشي الفقر وعم الفساد وأصبح المواطن الليبي مسلوب الإرادة رهيناً بيد النظام .
فقد كشفت دراسة حديثة أجريت خلال ثورة السابع عشر من فبراير أن البطالة وعدم تمتع المواطن الليبي بكافة حقوقه وانتشار ظاهرة الفساد والوساطة والمحسوبية ونهب ثروات المجتمع والوطن جميعها أسباب أدت إلى تدني قيم المواطنة لدى الليبيين، وقد تبين من خلال الدراسة أن معوقات تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الليبيين خلال حقبة حكم القذافي المسؤولة عن اندلاع ثورة 17 فبراير متمثلة في تدني مستوى العدالة الاجتماعية وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية[xxiv] .
فضلاً عن الأمية السياسية فمعظم الناس في ليبيا ليس لديهم وعي كبير بالمشاركة السياسية كواجب وطني فنسبة المشاركة في الانتخابات بدأت تتدنى كما

[xxiii]- محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، بتصرف .

[xxiv]- عبد الغفار المنفي، دراسة تكشف أراء الشارع الليبي حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، جريدة قورينا الجديدة، 2012، بتصرف .

أن الناس لا يعرفون الطرق التي يطالبون عن طريقها بحقوقهم السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.
هذا وُتعد البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تهدد انتصارات الدول و تؤرقها سياسياً واجتماعياً، لا أحد يتصور أن ليبيا هذا البلد المحدود السكان الغني بثرواته القابع فوق آبار غنية بالبترول أن تصل معدلات البطالة إلى معدل مماثل لما هو موجود في الكثير من الدول الفقيرة والغزيرة بالسكان " لقد كشفت البيانات والأرقام التي نشرت مؤخراً في ليبيا حول البطالة والتي وصلت إلى 20.7 % ونقلها بعض وسائل الإعلام العربية ووكالات الأنباء عن حجم وضخامة هذه الظاهرة، مما يثير الكثير من المخاوف والقلق حول مستقبل السلم الاجتماعي في البلاد في السنوات السابقة .
بهذا المعدل نجد البطالة في ليبيا تكاد تكون الأعلى ما بين دول المغرب العربي البالغ عدد مجموع سكانها حوالي 80 مليون نسمة [(xxv)].
ما سبق يقودنا إلى حقائق مؤكدة مفادها أن ليبيا دولة تعاني من فقر وبطالة و فساد وأمية سياسية و ومهنية على رأس ضحاياها الشباب الذين يشكلون السواد الأعظم ديموغرافياً في ميزان سكان ليبيا إذ تصل نسبتهم إلى ما يصل إلى 49 % من تعداد السكان وبالتالي نحن أمام قوة بشرية وعمالية من المفترض أن تقود مسيرة بناء الدولة وتغييرها نحو الأفضل ونحو التنمية والتطوير وليس أن تضل قابعة في قوائم البطالة وطوابير الفقر تحت مطرقة الفساد والمحسوبية والوساطة وتأثير المخدرات والجريمة وحمل السلاح .
8- جماعة المصالح المستقرة وأصحاب المكانة و رجال النظام السابق والـمتنفذين، فقد يُقاوم التغيير بواسطة أفراد أو جماعات تخشى من فقدان السلطة والثروة والنفوذ إذا حدث قبول أي تجديد. "فالعقبة العملية أمام أي تغيير هي معارضة التجديد بواسطة جماعات قوية منظمة تخشى الخسارة من التغيير، إن قبول أي تجديد سوف يؤثر بطريقة غير ملائمة في مكانة بعض الأفراد في المجتمع لدرجة أن هؤلاء الذين تصبح مكانتهم مهددة و بمجرد تعرفهم على الخطر الذي يهدد مكانتهم فأنهم يقاومون تبني هذا التجديد"[(xxvi)] .بشتى الطرق والوسائل.
ومن أمثال التحديات التي قد تشكل عائقاً أمام فرصة بناء الدولة رجالات العهد السابق، فأن ظلت ليبيا في حال عدم الاستقرار، فهذا سوف يثني القادة الجدد عن إدارة نهج أو طريقة للتعامل مع هؤلاء الفلول وأعضاء اللجان الثورية والكتائب الأمنية المسلحة وقادتها، وبهذا الصدد كانت هناك خلافات واضحة في المشهد الليبي ما بين فريقين فريق يرى إدماج هؤلاء في ليبيا الجديدة هو السبيل لبناء ليبيا وفريق يتزعمه الإسلاميون وقوى داخل معارضة المهجر والذين يرون أنه لا مكان لهم في ليبيا الجديدة [(xxvii)]، وبالتالي يجب إيجاد حل وسط حتى لا يكون عائقاً أمام التغيير .

[xxv]- موسى عبد الكريم، البطالة مأساة أخرى مستمرة، موقع ليبيا المستقبل .بتصرف.
[xxvi]- سناء خولي، التغير الاجتماعي،مرجع سابق، ص.ص 137-138 .
[xxvii]- حسين خلف موسى ن الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://www.democraticac. /?p=536

وهناك احتمال آخر ففي ظل غياب الدولة و غياب قيادة ثورية حقيقية وناجحة من الممكن أن ينتج أصحاب المصالح والمكانة من البرجوازيين في السيطرة على الوضع لتثبيت مصالحهم وترسيخ مكانتهم .

حاولنا من خلال العرض السابق التعرض لأهم العوائق التي يمكن لها أن تكون بمثابة عوامل تعمل على إفشال التغيير أو تأخيره أو في أقل الأوضاع تحويله إلى عملية صعبة تحد من بناء دولة المؤسسات والقانون التي غابت عن ليبيا منذ ما يقارب من أربعين عاماً هذه العوائق والعوامل يمكن عرضها وإيجازها بناء على التفصيل السابق في النقاط الآتية:

1. الإرهاب والجماعات المتطرفة والتشدد الفكري والديني .
2. القبيلة و الـعصبية والمناطقية وتكريس الجهوية فعندما تكون القبيلة موازية للدولة فهي بهذا تكون عائقاً أمام التغيير .
3. الإقصاء السياسي والانقسام الحزبي وغياب الوطن عن أجندتها وانتقال التنافس بين الأحزاب إلى صراع مسلح.
4. البطالة والفقر والتهميش والتجهيل .
5. أصحاب المكانة والمصالح من رجال النظام السابق وأصحاب النفوذ
6. غياب المؤسسات الأمنية ذات العقيدة الوطنية تحديداً الجيش والشرطة .
7. انتشار الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية.
8. انتشار الفوضى والسلاح والكتائب غير النظامية والمليشيات المسلحة ذات التوجهات المختلفة.
9. التدخل الخارجي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

المبحث الرابع(الحلول و سبل العلاج)

نستطيع القول أن هناك عدة مقترحات يمكن أن تكون بمثابة الحلول وسبل العلاج وفرص النجاح. أن النكوص إلى الماضي والاحتماء بأمجاده وأيامه السعيدة، عملية شائعة في حالات الفشل، فالطفل الذي يعاني ألام الحاضر نتيجة أحداث غيرت مكانته وقيمه في نظر نفسه، يعود إلى الماضي الطفلي، أيام كان صغيراً يحظى بالحب، والحنان والرعاية والرضا .

وهو يعود إلى ذلك من خلال النكوص السلوكي إلى عادات سابقة، والشيخ الهرم الذي لم يعُد حاضراً ولم يبق له أمل في الغد، يهرب من واقعة المؤلم إلى الماضي، حيث يستعد ذكريات الشباب وأمجاده، والفشل على كل صعيد حياتي يشكل مسمى القيمة الذاتية والاعتبار الذاتي يدفع بصاحبه أحياناً إذا أو صدت أمُامه أبواب المستقبل إلى الاحتماء بماضيه [xxviii] .

ما سبق يذكرنا بالحال الذي وصل إليه معظم الليبيين الآن بعد أربع سنوات على مُضي الانتفاضة الشعبية التي قاموا بها فنجد الكثير من المتحدثين على مستوى القادة والقاعدة أصبحوا يحنون إلى الماضي ما بين المملكة الليبية وجماهيرية القذافي على الرغم من أن هناك واقع وحاضر فرض نفسه وبقوة على الأرض وهو ثورة 17فبراير اتفقنا أو اختلفنا يجب علينا الاعتراف بأن هناك موجة كبيرة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلينا التعامل معها بمتطلبات المرحلة وبمرحلة الأزمة حتى نصل إلى شاطئ الأمان ولو اتفقنا مع البعض جدلاً أننا كنا نشهد استقراراً سياسياً واقتصادياً وأمنياً فهذا لن ينفع في شيء وصار من الماضي فلا ينفع البكاء على اللبن المسكوب، نحن الآن أمام حاضر يُملي علينا إيجاد حلول عاجلة قبل فوات الأوان فالبلاد مهددة بانتشار الإرهاب وتدهور الاقتصاد والتقسيم والحرب الأهلية .

إن الأزمة العميقة التي عاشها المجتمع الليبي بكل جوارحه في الفترة الفاصلة بين فبراير وأكتوبر 2011م أفضت عملياً على الرغم من تباين القراءات، إلى تفكيك توازن المجتمع وإلى تدمير البنيات الاجتماعية والقبلية و إلى استحضار تاريخ مسكون بالتوترات والخلافات القبلية والجهوية وإلى إعادة إحياء جغرافيا الأحقاد والصراعات بين الفئات والجهات، فالمفارقة الانثروبولوجية في أن هذه الأزمة أعادت أنتاج ذاكرة دامية وتاريخ متأزم وتوظيفها في إدارة الصراع، في حين أننا اعتقدنا لعقود خلت أن هذا التاريخ المتوتر انصهر تماماً في النسيج الذهني والثقافي والاجتماعي والقبلي للمجتمع الليبي الأمر الذي يفسر ولو جزئياً مستويات العنف السائدة حالياً[xxix] .

ولكي نقف على أرضية صلبة نقترح مجموعة من الخطوات و التي يمكن أن تكون محاولة متواضعة لوضع الحصان قبل العربة والسير به في الاتجاه الصحيح .

ما هي الرؤية والهدف التي تنطلق منها ثورة التغيير في ليبيا : العمل من أجل إيجاد مستقبل يكون فيه الشعب الليبي قد حرر أرضه وحقق حريته، وأصبح سيد قراراته واختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستقبل تعود فيه ليبيا إلى نفسها وتتصالح مع ذاتها، مستقبل تحقق فيه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ونجمع فيه بين وطنيتنا وعروبتنا وإسلامنا، مستقبل نحقق فيه أمننا ونبني اقتصادنا وصولاً إلى

[xxviii]- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007، ص-ص 108-109.

[xxix]- المنصف وناس، مرجع سابق، ص-ص8-9 .

الرفاهية، مستقبل نبني فيه علاقاتنا وفق لسيادتنا ومصالحنا وقيمنا، كل ذلك في إطار دولة ليبية حرة، دولة المؤسسات والقانون والشفافية والتداول السلمي على السلطة التي ينظمها دستور يضعه الشعب [xxx] .

الرغبة في التحرير والتغيير ليست كافية لوحدها لتحقيق النصر وتحرير الأرض، والتحول إلى دولة ديمقراطية حرة، فالضرورة تقتضي وقفة تقييم للثورة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها وما تواجهه من تحديات وما يتاح لها من فرص، ووضع برنامج عام للثورة عبر مراحلها المختلفة يعمل بشكل مباشر على تحقيق رؤية الثورة وأهدافها وإحداث التغيير الإيجابي.

على الرغم من المآسي التي عصفت بالمجتمع الليبي وعلى الرغم من أن النظم الثقافية لم تتوقف عن إنتاج الآليات التسيرية المتلائمة مع الخصائص الذهنية والثقافية للشعب الليبي، فإن معاودة البناء ممكنة وذلك بغية إعادة تنظيم الحياة السياسية وتوزيع الثروة وضمان المشاركة والحقوق الثقافية بالنسبة لجميع أفراد ومكونات المجتمع الليبي [xxxi] .

من خلال المحاولة السابقة و التي قمنا من خلالها بسرد جوانب سلطنا الضوء فيها على أهم دواعي وبواعث ومسببات ثورة 17فبراير أولاً ثم تطرقنا بعمق إلى أهم عوائق التغيير التي تقف في وجه بناء ليبيا الجديدة والتي من أهمها الصراع القائم حالياً والذي يأخذ أشكالاً وصوراً عديدة، فهو صراع جعل الأزمة الليبية تتفاقم وبشكل سريع لاسيما أن النزاع القائم في البلاد الآن يُعد ذا طابع قبلي وجهوي وديني وإيديولوجي للوصول إلى السلطة والمال تؤيده ثقافة الإقصاء والغلبة،والحصول على الغنيمة بشعارات قبلية ودينية وجهوية، وإذ نطرح وجهة نظرناً لحل وعلاج المشكلة دون أن نجعل أولوية للحلول الموضوعة فهذه لا تأخذ الشكل التراتبي بل نستطيع القول إنها على ذات الأهمية والأولوية .

1. وقف القتال وجمع السلاح، وهو أمر في غاية الأهمية فلا حوار ولا تحاور بوجود هذا الكم الهائل من السلاح وبيد الجميع فبهذه الطريقة سيتحارب الكل ويعلن حربه ضد الكل .

2. يجب على كافة الليبيين أفراداً وجماعات وجهات رسمية وغير رسمية توجيه نظرهم وسلاحهم نحو العدو الأشرس والأخطر "التنظيمات والجماعات الإرهابية المتطرفة والمتشددة".

3. التاريخ علمنا أن الثقافات قد مرت بأطوار من الصراع والحوار عبر الأزمنة المتعاقبة واتضح من خلال تلك التجارب أنها لم تجني من الصراعات التي خاضت غمارها سوى الموت والدمار بينما عاد عليها التفاعل والحوار بمكاسب موفورة [xxxii] إن للحوار أهمية كبرى في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر فبمجرد الاستماع لبعضنا نكون قد وضعنا أول خطوة في الاتجاه الصحيح.

4. المصالحة الوطنية آلية إيجابية، تبدأ من حسم الصراع ثم "العفو عند المقدرة" من أجل استعادة الأمن والاستقرار، وهذه بدورها ضرورية لاستئناف الحياة الطبيعية، دون نسيان مسار العدالة الانتقالية .

[xxx]- فتحي بن شتوان، الثورة الليبية من الرؤية إلى تحقيق الأهداف، للمزيد الاطلاع على الموقع الالكتروني

http://almanaare me dia.blogspot.com/9/10/2011html

[xxxi]- المنصف وناس، مرجع سابق، ص92 .

[xxxii]- توفيق بن عامر، التراث العربي والحوار الثقافي، فن الطباعة، تونس، 2007، ص6 .

5. الإسراع إلى تأسيس نظام دستوري يضمن تداول السلطة بشكل سلمي فعن طريق الدستور يتم الوفاق الديمقراطي الذي يضمن حرية التعبير والتنظيم السياسي والمدني، وكل ذلك يوطد لمبدأ المواطنة والمشاركة الفعالة .
6. يجب العمل وبشكل عاجل من أجل تحقيق الأمن بكافة أشكاله الأمن التقليدي وذلك بدعم مؤسستي الجيش والشرطة لحماية المواطنين وفق عقيدة الدولة وليس الأشخاص من أجل حماية الداخل والخارج، وأيضاً تحقيق الأمن الغذائي والمائي والدوائي .
7.خلق خطاب إعلامي نزيه بعيد عن التحريض والفتن والاقتتال ويجب توجيه هذا الخطاب من أجل وحدة البلاد والحوار والتقارب وأيضاً إيجاد خطاب ديني موحد معتدل .
8. بناء العلاقات الخارجية مع الدول على أساس الشراكة والندية والمنافسة وليس على أساس التبعية والعداء والتدخل في شؤون الآخرين .
9. محاربة الفساد المالي والإداري والغش والوساطة والمحسوبية ورعاية الشباب والقضاء على البطالة والعنف وتجفيف منابع المخدرات والإرهاب .
10. العمل على إعادة النازحين إلى ديارهم فملف النازحين في ليبيا بعد فبراير أصبح شيئاً يندى له جبين الإنسانية.
11. العمل على سن تشريع من شأنه إيقاف نشاط الأحزاب السياسية ولو بشكل مؤقت، وحتى يُشرع لعملها قانون ينظم نشاطها ولعلنا ندفع ضريبة كبيرة للصراع القائم بين هذه الأحزاب حتى يومنا الحاضر .
12. وأخيرا نختتم بعبارة قالها وزير خارجية ناميبيا عندما كان يرأس مجلس الأمن الذي صوت على القرار 1325 المتعلق بالسلام والأمن «تشكل النساء نصف المجتمع... فلماذا أذن لا يشكلن نصف الحلول.

الهوامش: